دراسة قياسية لأثر بعض أدوات السياستين المالية والنقدية على معدل التضخم في المملكة العربية السعودية

An econometric study of the impact of some fiscal and monetary policy tools on the inflation rate in Saudi Arabia

د/ ضرار عبدالحميد التوم العتيبي

DALOTAIBI@KKU.EDU.SA

King Khalid University, college of Arts and SCIENCE , MUHAYEL , KSA.

تاريخ الاستلام: 2023/07/13 تاريخ القبول: 2023/09/26 تاريخ النشر: 2023/12/31

الملخص: تهتم السياسة المالية بالإيرادات العامة لتمويل الإنفاق العام من أجل التأثير على الوضع الاقتصادي للدولة، وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والتي منها تحقيق الاستقرار للأسعار والحد من التضخم، في حين يقصد بالسياسة النقدية الطريقة التي تتبعها السلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي للموازنة بين الكتلة النقدية بما يتماشى واحتياجات النشاط الاقتصادي، وذلك بالاعتماد على أدوات السياسة النقدية سواء المباشرة أو غير المباشرة. وتمثلت المشكلة البحثية في التساؤل الرئيسي الاتي: ما مدى استجابة التضخم لبعض أدوات السياستين المالية والنقدية المطبقتين في السعودية؟ وقد تم الاعتماد على البيانات الصادرة والمتاحة من البنك المركزي السعودي، وذلك خلال الفترة (1980- 2021). وكانت أهم النتائج كالاتي:

- ملائمة النموذج للعلاقة بين السياستين المالية والنقدية والتضخم سواء في الأجل الطويل أو القصير.
- للارتفاعات والانخفاضات في السياسة المالية، وكذلك في السياسة النقدية تأثير غير معنوي على التضخم في الأجل الطويل (معنوية عند 10%).
- عند قياس تأثير السياسة المالية تبين أن بعض الارتفاعات في الإيرادات في الأجل القصير في السنة الحالية أو السنوات السابقة تأثير معنوي على معدل التضخم، في حين لم يظهر تأثير الانفاق على معدل التضخم.
- للسياسة النقدية تأثير معنوي على معدل التضخم في الاجل القصير.
- عند قياس تأثير السياستين المالية والنقدية تبين أن الارتفاعات والانخفاضات في الإيرادات والانفاق والسيولة المحلية في الأجل القصير في السنة الحالية أو السنوات السابقة تأثير معنوي على معدل التضخم.
- وجود علاقة تكامل مشترك وعلاقة توازنيه طويلة الأجل بين السياستين المالية والنقدية ومعدل التضخم، حيث بلغ معامل تصحيح الخطأ بقيمة سالبة ومعنوية عند مستوى 1% حوالي 0.50 أي أن معدل التضخم يستغرق 2 سنة ليعود إلى قيمته التوازنيه في الأجل الطويل.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، السياسة النقدية، التضخم، NARDL.

1.المقدمة: تعتبر السياستين المالية والنقدية من السياسات الاقتصادية ذات المكانة الهامة، فهما العنصران الأساسيين للسياسات الاقتصادية حيث تكمل إحداهما الأخرى مع ارتباطهما مما يتطلب توافقهما والتنسيق بينهما في الإجراءات والتدابير المتخذة لعلاج الاختلالات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وهناك جدل دائم حول كل من السياسة المالية والسياسة النقدية وأيهما أكثر تأثيراً على النشاط الاقتصادي، حيث ترى النظرية الكينزيه بفعالية السياسة المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي وتكون السياسة النقدية مصاحبة فقط للسياسة المالية

للتخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية، بينما يرى الاقتصاديون الكلاسيك والمدرسة النقدية أن السياسة النقدية هي الأداة الأكثر فعالية لتحقيق الاستقرار النقدي، هذا بالإضافة الى التيار الذي يدعو إلى ضرورة التنسيق بين السياستين لبلوغ الأهداف المنشودة (بوعلام، 2016، بن زيان والعباسي، 2017).

حيث تهتم السياسة المالية بالإيرادات العامة لتمويل الإنفاق العام من أجل التأثير على الوضع الاقتصادي للدولة، وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والتي منها تحقيق النمو الاقتصادي، والحد من البطالة، وتحقيق الاستقرار للأسعار والحد من التضخم، وتحقيق التوازن الخارجي، وهي قد تكون سياسة مالية توسعية بخفض الإيرادات أو برفع النفقات أو الإجراءين معا، أو سياسة مالية انكماشية في حالة العكس. في حين يقصد بالسياسة النقدية الطريقة التي تتبعها السلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي للموازنة بين الكتلة النقدية بما يتماشى واحتياجات النشاط الاقتصادي، وذلك بالاعتماد على أدوات السياسة النقدية سواء المباشرة أو غير المباشرة (بوعلام، 2016، بن زيان والعباسي، 2017).

بالتالي فان السياسة المالية تؤثر من خلال التغيرات في السياسة الضريبة والإنفاقيه، أما السياسة النقدية فتؤثر من خلال عرض النقد وسعر الفائدة، وهذا يعنى ضرورة التنسيق فيما بينهما، فالاعتماد على إحداهما دون الأخرى يؤدى غالبا الى التعارض بينهما، وهناك ثلاثة بدائل أساسية لعملية التنسيق فإذا كانت الغاية هي تحفيز ودفع الاقتصاد، فإنه يجب اتباع سياسة مالية توسعية، وسياسة نقدية مرنة، أما في حالة كون الاقتصاد في حالة تضخم فإنه من الواجب اتباع سياسة مالية مرنة وسياسة نقدية تقييدية، ويمكن أيضا اتباع ثنائية سياسة مالية توسعية وسياسة نقدية تقييدية أو سياسة مالية تقييدية وسياسة نقدية توسعية (بلعيدي، 2012).

2.المشكلة البحثية: حيث أن كل من السياستين المالية والنقدية من أهم الوسائل التي يمكن بها إدارة الاقتصاد وتصحيح الاختلالات، ونظراً لارتباط السياستين المالية والنقدية ببعضهما البعض، لذا فان المشكلة البحثية تتمثل في التساؤل الرئيسي الاتي: ما مدى استجابة التضخم لبعض أدوات السياستين المالية والنقدية المطبقتين في السعودية؟

3.الأهداف البحثية: يهدف البحث إلى تحليل وقياس أثر بعض ادوات السياستين المالية والنقدية على معدل التضخم في السعودية، وذلك لتحديد مدى تأثير كل من السياسة المالية والسياسة النقدية على معدل التضخم في السعودية، مع تحديد أي من السياستين أكثر تأثيراً من الأخرى.

4.الفرضيات البحثية: تركز الفرضية الأساسية على أن وجود تأثير للسياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد السعودي، وكانت الفروض كالتالي:

- يوجد أثر للإيرادات (أحد أدوات السياسة المالية) على مستوى العام للأسعار (التضخم) في السعودية.
- يوجد أثر للنفقات (أحد أدوات السياسة المالية) على مستوى العام للأسعار (التضخم) في السعودية.
- يوجد أثر لعرض النقود (أحد أدوات السياسة النقدية) على مستوى العام للأسعار (التضخم) في السعودية.

5.أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في أنه أحد أهم المجالات الاقتصادية التي تعنى بالسياسات الاقتصادية، وهي تقدير دور وأهمية كل من السياسة المالية والسياسة النقدية في التأثير على التضخم، باعتبارهما تساهمان بشكل رئيسي في الحد من التضخم سواء في الدول النامية أو المتقدمة، وبالتالي فان أهمية البحث تأتى من الاعتبارات

التالية: كمحاولة لتحليل وقياس أثر كل من السياستين المالية والنقدية على التضخم، ومدى تأثيرهما على التضخم في الأمدين القصير والطويل.

6.حدود البحث: الحدود المكانية: المملكة العربية السعودية، الحدود الزمانية: الفترة (1980-2021).

7.المنهجية البحثية: اعتمد البحث على المنهج الوصفي والقياسي للوقوف على أثر كل من السياسة المالية على التضخم، والسياسة النقدية على التضخم، والسياستين المالية والنقدية على التضخم وذلك من خلال ثلاث محاولات، وقد تم الاستعانة بمعدلات الاتجاه الزمنى، ونموذج الانحدار الذاتي غير الخطي للفجوات المتباطئة NARDL، مع استخدام برنامج EViews الاصدار العاشر للوصول الى النتائج.

8.مصادر البيانات: اعتمد البحث على الدراسات والبحوث من مصادرها المختلفة، كما اعتمد على البيانات الصادرة والمتاحة من البنك المركزي السعودي، وذلك خلال الفترة (1980- 2021).

9.المتغيرات موضع الدراسة: تمثلت المتغيرات في معدل التضخم وفقاً لأسعار المستهلكين (% سنويا) .Inf كمتغير تابع، وكل من الايرادات.Rev، والنفقات.Exp، والسيولة المحلية (M2) Msupply كمتغيرات مستقلة، والتي يمكن تعريفها كالتالي:

- **التضخم** .Inf: ويمثل التضخم وفقاً للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين ارتفاعاً عاماً ومستمراً في مستوى أسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة، ويعكس التضخم السنوي التغير في مستوى الأسعار في شهر ما مقارنة بنفس الشهر في العام السابق (البنك المركزي السعودي).

- **الإيرادات** .Rev: وتشمل جملة الايراد النفطية والايرادات غير النفطية والتي تشمل الضرائب سواء على الدخل والارباح والمكاسب الرأسمالية، وعلى السلع والخدمات، وعلى التجارة والمعاملات الدولية، بالإضافة الى ضرائب اخرى (وزارة المالية السعودية).

- **النفقات** .Exp: وتشمل جملة المصروفات (النفقات التشغيلية) والتي تشتمل على تعويضات العاملين والسلع والخدمات ونفقات التمويل والاعانات والمنح والمنافع الاجتماعية والمصروفات الأخرى، وذلك مع الأصول غير المالية (النفقات الرأسمالية) (وزارة المالية السعودية).

- **السيولة المحلية (1+2)**(M2) Msupply: وتتكون من المعروض النقدي (M1) أو ما يعرف بكمية وسائل الدفع الجارية، وأشباه النقود، حيث يتكون المعروض النقدي (1) (M1) من النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي أي لدي الجمهور، والودائع الجارية غير الحكومية بالعملة المحلية لدي كافة وحدات الجهاز المصرفي مطروحا منها أرصدة الشيكات والحوالات المشتراة، وأشباه النقود (2) تتكون من الودائع غير الجارية غير الحكومية بالعملة المحلية، والودائع بالعملات الأجنبية غير الحكومية الجارية (مطروحا منها الشيكات والحوالات المشتراة) وغير الجارية لدي كافة وحدات الجهاز المصرفي (البنك المركزي السعودي).

النموذج المستخدم: (Allen and McAleer, 2020، Le, Van and Bao, 2019، Shin, Yu and Greenwood-Nimmo, 2014) اعتمدت المنهجية البحثية على نموذج الانحدار الذاتي غير الخطي للفجوات المتباطئة الموزعة Non-linear Autoregressive Distributed Lag Model (NARDL) وهو يأخذ في الاعتبار التأثيرات غير الخطية الممكن وجودها في المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وكذلك اختبار وجود تكامل مشترك خطى وغير خطى بين المتغيرات

المستقلة والتابعة، هذا بالإضافة الى انه يتفق مع نموذج NARDL في إمكانية تحديد الأثر طويل وقصير المدى، وإمكانية استخدام سلسلة زمنية قصيرة، وكذلك إمكانية المتغيرات المتكاملة من الرتبة صفر(0)I ، واحد (1)I. وحيث أن نموذج (ARDL) للعلاقة بين Y كمتغير تابع، X كمتغير مستقل يأخذ الشكل العام التالي:

$$\Delta Y_t = \mu - \rho Y_{t-1} + \theta X_{t-1} + \sum_{j=1}^{p-1} \alpha_j \Delta Y_{t-j} + \sum_{j=0}^{q-1} \pi_j \Delta X_{t-j} + \varepsilon_t$$

وتمثل r معلمة الخطأ والتي يجب أن تكون سالبة ومعنوية وتشير الى مدى إمكانية تجاوز الأخطاء قصيرة الاجل والعودة الى الوضع التوازني، وتشير πi الى المقدرات قصيرة الاجل، مع ملاحظة أن هذه المقدرات في المستوى وبفترة ابطاء واحدة حيث تشير p، q الى عدد فترات الابطاء وفقا لمعيار AIC او SC، ويتم الحصول على معلمة الاجل الطويل لدالة التكامل المشترك للمتغير المستقل X كالاتي: $\beta = \frac{\theta}{\rho}$.

أما في حالة النموذج (NARDL) يتم تقسيم المتغير المستقل X الى جزء سالب وجزء موجب كالاتي: $X_t = X_0 + X_t^+ + X_t^-$ وتصبح دالة التكامل المشترك $Y_t = \alpha + \beta^+ X_t^+ + \beta^- X_t^- + u_t$ حيث u_t حد الخطأ، وتمثل β^+ ، β^- معلمات المدى الطويل غير المتماثلة، وتحسب X_t^+ ، X_t^- وتشير الى المجموع الجزئي للتغير الموجب ويمثل المجموع التراكمي للقيم الموجبة والمجموع الجزئي للتغير السالب ويمثل المجموع التراكمي للقيم السالبة كالتالي:

$$X_t^+ = \sum_{j=1}^{t} \Delta X_j^+ = \sum_{j=1}^{t} \max(\Delta X_j, 0) \;\; ; \;\; X_t^- = \sum_{j=1}^{t} \Delta X_j^- = \sum_{j=1}^{t} \min(\Delta X_j, 0)$$

وبالتالي فان نموذج (NARDL) يأخذ الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = \mu - \rho Y_{t-1} + \theta^+ X_{t-1}^+ + \theta^- X_{t-1}^- + \sum_{j=1}^{p-1} \alpha_j \Delta Y_{t-j} + \sum_{j=0}^{q-1} (\pi_j^+ \Delta X_{t-j}^+ + \pi_j^- \Delta X_{t-j}^-) + \varepsilon_t$$

حيث [illegible] تمثل معاملات عدم التماثل في الاجل الطويل، [illegible] تمثل معاملات عدم التماثل في الاجل القصير.

كما سيتم استخدم اختبار الحدود Bounds Test الذي يعتمد على حساب F، وتنص فرضية العدم على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج كالتالي:

H_0: μ=[illegible] = [illegible] H_1: μ=[illegible]

في حالة رفض فرضية العدم، أي وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل، وذلك بالإضافة الى الاختبارات التشخيصية لحد الخطأ واستقرار النموذج باستخدام اختبار CUSUM.

وسوف يتم تقدير 3 نماذج، النموذج الأول يأخذ الشكل التالي: $Y_t = f(X_{1t}^+, X_{1t}^-, X_{2t}^+, X_{2t}^-) + \varepsilon_t$، والنموذج الثاني يأخذ الشكل التالي: $Y_t = f(X_{3t}^+, X_{3t}^-) + \varepsilon_t$، والنموذج الثالث يأخذ الشكل التالي: $Y_t = f\left(X_{1t}^+, X_{1t}^-, X_{2t}^+, X_{2t}^-, X_{3t}^+, X_{3t}^-\right) + \varepsilon_t$ حيث [illegible]t تمثل المتغير العشوائي، ويكون النموذج الثالث من الرتبة NARDL $(p, q_1, q_2, q_3, q_4, q_5, q_6)$ كالتالي:

$$\Delta Y_t = \mu - \rho Y_{t-1} + \theta_1^+ X_{1,t-1}^+ + \theta_1^- X_{1,t-1}^- + \theta_2^+ X_{2,t-1}^+ + \theta_2^- X_{2,t-1}^- + \theta_3^+ X_{3,t-1}^+ + \theta_3^- X_{3,t-1}^- + \sum_{i=1}^{p-1} \alpha_i \Delta Y_{t-i}$$

$$+ \sum_{i=0}^{q_1-1} \pi_{1,i}^+ \Delta X_{1,t-i}^+ + \sum_{i=0}^{q_2-1} \pi_{1,i}^- \Delta X_{1,t-i}^- + \sum_{i=0}^{q_3-1} \pi_{2,i}^+ \Delta X_{2,t-i}^+ + \sum_{i=0}^{q_4-1} \pi_{2,i}^- \Delta X_{2,t-i}^- + \sum_{i=0}^{q_5-1} \pi_{3,i}^+ \Delta X_{3,t-i}^+ + \sum_{i=0}^{q_6-1} \pi_{3,i}^- \Delta X_{3,t-i}^- + \varepsilon_t$$

حيث: Yt يشير الى معدل التضخم كمتغير تابع، X1t يشير الى الايرادات، X2t يشير الى النفقات، X3t يشير الى السيولة المحلية كمتغيرات المستقلة.

الإطار النظري: سيتم التعرض في هذا الجزء بمزيد من التوضيح لكل من التضخم والسياسة المالية والسياسة النقدية ومدى ارتباطهما وأثرهما على التضخم كالتالي:

- **التضخم:** رغم انه لا يوجد اتفاق على تحديد مفهوم للتضخم بين الاقتصاديين الا انه في العموم يشير الى ارتفاع مستمر في مستوى الأسعار عن المعدلات السابقة لمعظم السلع والخدمات بما فيها تكاليف عناصر الإنتاج، يستتبع ذلك انخفاض القدرة الشرائية للنقود محدثاً عدم توازن اقتصادي في اسواق السلع والخدمات وعوامل الإنتاج، وبالتالي عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وقد ينظر له على انه ضريبة غير مباشرة لها تأثير على الافراد ذوي الدخول المحدودة فضلاً عن الفقراء. ويقاس بالنسبة المئوية للزيادة الحادثة في مستوى الاسعار في فترة زمنية معينة (غالبا سنة) بالمقارنة بما كانت عليه سابقاً، ويحسب بالمخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي او الرقم القياسي العام لأسعار الجملة او الارقام القياسية للصادرات والواردات او الرقم القياسي لأسعار المستهلك. وهو يحدث إذا كان معدل نمو متوسط الدخل النقدي أكبر من معدل نمو متوسط الإنتاج أي أن معدل التغير في الطلب الكلي (اتفاق استهلاكي + إنفاق استثماري) أعلي من معدل التغير في العرض الكلي (الانتاج المحلي الاستيراد + المخزون السلعي)، فيؤدى ذلك الى ارتفاع الاسعار في الاجل القصير (حيث حجم الانتاج شبه ثابت)، (هتهات، 2006/2005).

ويوجد العديد من النظريات التي تفسر التضخم (ابدجمان، 2012) ومنها:

- **نظرية الطلب الجاذب للتضخم:** حيث أن زيادة المستوى العام للأسعار تحدث كنتيجة لارتفاع الطلب الكلي عن العرض الكلي لثبات او عدم مرونة الانتاج أو العرض من السلع والخدمات عند الاستخدام الكامل للموارد، ويسمى ايضا بالتضخم النقدي.

- **نظرية التكاليف الدافعة للتضخم**: حيث ان العمال او مالكو عوامل الانتاج يدفعوا بأجورهم النقدية او اسعار عوامل الانتاج الى الاعلى مما يؤدي الى ارتفاع اسعار السلع والخدمات وهذا ما يطلق عليه بالتكاليف الدافعة للتضخم أو التضخم بدفع النفقة.

- **نظرية الجمود الهيكلي**: ويحدث بسبب تغير في هيكل وتركيبة الطلب الكلي في الاقتصاد بالرغم من عدم وجود مؤشرات تدل على زيادة حجم الطلب الكلي أو التكاليف الدافعة للتضخم، حيث ان اي ارتفاع للطلب في صناعة أو قطاع معين ينعكس على بقية القطاعات او الصناعات الأخرى وتبدأ الاسعار بالزيادة من قطاع أو صناعة الى اخرى محدثاً تضخماً مستمراً.

- **التضخم المستورد**: وهو يعتمد على الأهمية النسبية للواردات في الاقتصاد القومي وطبيعة التركيب الهيكلي لهذه الواردات، فعندما تكون نسبة الواردات الى مجموع السلع المعروضة في السوق عالية فان تغير اسعار السلع المستوردة في الدول المصدرة ينتقل إلى المستهلك في الدول المستوردة مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار وزيادتها.

- **السياستين المالية والنقدية وعلاقتهما بالتضخم** (ابدجمان، 2012): ترتبط السياستين المالية والنقدية باتخاذ التدابير اللازمة لضبط التوسع النقدي ومتوافق مع حاجة الاقتصاد، حيث تهتم السياسة المالية بالإنفاق العام ومدى توافقه مع الايراد العام، وتهتم السياسة النقدية بالطلب على النقود ومدى توافقه مع المعروض النقدي.

وتتبع الدول السياسة المالية باستخدام الإيرادات والنفقات لتحقيق أهداف معينة ومنها الاستقرار الاقتصادي، وفي حالة عجز الموازنة العامة لضعف الموارد المالية او عدم ترشيد الإنفاق العام قد يؤدى ذلك الى حدوث الارتفاع العام بمستوى الاسعار (التضخم)، وبالتالي فان أدوات السياسة المالية تستخدم إما لمعالجة الفجوة الانكماشية او التضخمية، وذلك من خلال: استخدام أداة تخفيض الإنفاق الجاري وزيادة الانفاق الاستثماري من اجمالي الانفاق العام وبالتالي تخفيض الاستهلاك وبالتالي انخفاض الطلب الكلي لخفض مستوى الأسعار، أو أداة زيادة الضرائب وبالتالي انخفاض الدخول وانخفاض الطلب الكلي وعلاج الزيادة في مستوى الأسعار، أو استخدام الاداتين معا.

أما السياسة النقدية فهي الإجراءات التي تقوم بها السلطات النقدية (البنك المركزي غالبا) لتنظيم النقد وصولا للأهداف المطلوبة، حيث أن تغيير كمية النقود يؤثر على حجم الائتمان، وقد يعتقد أنها أكثر فاعلية من تأثيرات السياسة المالية، حيث أن التغير في المعروض النقدي له الأثر الأكبر على الطلب الكلى وبالتالي المستوى العام للأسعار والتي تختلف في المدى القصير عن المدى الطويل فزيادة المعروض النقدي يؤدى الى زيادة الانفاق وبالتالي زيادة الطلب الكلى وزيادة الإنتاج والتشغيل في حالة عدم التشغيل الكامل أو زيادة الأسعار في حالة التشغيل الكامل مع عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، اما عند تخفيض المعروض النقدي (بيع البنك المركزي للأوراق الحكومية عن طريق السوق المفتوحة) ينخفض الانفاق، أي ان التغيرات في كمية النقود يمكن أن تعالج الاختلالات الاقتصادية وتؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي.

وعموما فان التنسيق بين السياستين المالية النقدية في صياغة وتنفيذ السياسة الاقتصادية والرقابة على تأثيراتها، والاتفاق على رد الفعل المناسب في إطار صياغة موحدة، يجعل هذه السياسة تصل للنجاح في اقتصاديات الدول، حيث أن هيمنة السلطة النقدية بتحديد النمو في القاعدة النقدية يدفع الحكومة إلى تخفيض عجز ميزانيتها إلى مستوى التمويل المتاح من أسواق المال المحلية والخارجية مع خطورة عدم سداد ما تقترضه من هذه الأسواق، والذي يؤدي بدوره إلى صعوبة تسويق أي ديون جديدة والاقتراض بمعدلات فائدة مرتفعة، مما يجعل تكلفة الدين مرتفعة، أما هيمنة السياسة المالية في تحديد حجم عجز الميزانية دون السياسة النقدية، فقد يؤدي ذلك إلى زيادة التضخم، حيث يؤدي ارتفاع مستويات الأسعار في الأسواق المحلية إلى زيادة التدفقات النقدية الخارجية. كما يولد عدم الاستقرار تضخما عاليا. أما في حالة استقلالهما فان ذلك يؤدى الى قرارات متضاربة بالنسبة للقاعدة النقدية وحجم عجز الموازنة.

الدراسات السابقة: تم الاعتماد على الدراسات التي لها علاقة بموضوع البحث وقد تم ترتيب الدراسات تنازليا كالتالي:

- **دراسة الدوسكي والو ائلي وحسين، 2011:** تشير هذه الدراسة الى مدى فاعلية السياستين المالية والنقدية في التأثير على التضخم في الاقتصاد العراقي، اذ تؤثر السياسة المالية في رفع معدلات التضخم المستوى العام للأسعار في حين تؤثر السياسة النقدية في تخفيض التضخم خلال مده الدراسة، لذلك تم قياس وتحليل اثر السياستين على التضخم. من هنا فقد توصل البحث الى ان قيد السياسة المالية على السياسة النقدية كبير من خلال عرض النقد والذي يتحدد بإجمالي الانفاق العام بنسبة (95-97%) من الايرادات النفطية. كما أن قيد السياسة النقدية على السياسة المالية كبير من خلال سعر الصرف مكونا بذلك الانفاق العام. واخيراً فقد توصل البحث الى مجموعة استنتاجات منها ترشيد الانفاق الحكومي، وتفعيل الانتاج المحلي لمواجهة زيادة الاستيرادات.

- **دراسة بوعلام، 2016:** تهدف الورقة البحثية دراسة إلى دراسة أثر السياسة المالية وعرض النقود على التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2015)، وقد أظهرت الدراسة أنه توجد العديد من العوامل التي تؤدى الى إحداث ظاهرة التضخم من أهمها عرض النقود والنفقات العامة، وهذا يدل على

ظاهرة التضخم في الجزائر ناتجة عن التوسع في الانفاق العام في حين لا يقابلها التوسع في الجهاز الانتاجي المحلي، هذا يعني أن للسياسة المالية التوسعية في الجزائر لها أثر كبير في حدوث ظاهرة التضخم.

- **دراسة بن زياد والعباسي، 2017:** تهدف الورقة البحثية إلى دراسة أثر السياسة المالية على التضخم بالجزائر في ظل تغيرات أسعار النفط وذلك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي المتعدد VAR تم استخدام كل من الإنفاق الحكومي والإيرادات الجبائية من أجل التعبير عن تغيرات السياسة المالية، تغيرات أسعار البترول المعبرة عن مدى تأثير قطاع المحروقات وتغير الناتج الداخلي الخام كدلالة على مدى مرونة العرض. بينت الدراسة العلاقة الموجبة بين التضخم والسياسة المالية خاصة الإنفاق الحكومي، الذي يساهم بارتفاعه في ارتفاع مستوى التضخم نتيجة عدم مرونة العرض الكلي لتغيرات الطلب الكلي من جهة وارتفاع هذا الأخير بارتفاع الكتلة الأجرية من جهة أخرى.

- **دراسة فريد،** 2021: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى استجابة التضخم الأدوات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة الممتدة (1990- 2018)، حيث تم استخدام منهجية اختبار الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة NARDL، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية أو أثرا إيجابياً بين الانفاق الحكومي ومؤشر الأسعار في المدى الطويل، كما توصلت الدراسة كذلك إلى وجود علاقة عكسية بين الإيرادات ومؤشر الأسعار.

- **دراسة إبراهيم وإسماعيل،** 2022: وتهدف الى دراسة الأثر المالي والنقدي على التضخم، حيث تم اختيار المتغيرات التابعة الانفاق العام، وعرض النقود الواسع (M2) والدين العام لقياس أثرها على التضخم، وأوصت الدراسة على واضعي السياسة النقدية والمالية ضرورة التنسيق فيما بينهم للوصول لأفضل النتائج الاقتصادية المرجوة، لما لهذا التنسيق من المزايا الإيجابية على النشاط الاقتصادي ككل، إذ تؤدي السياسات النقدية والمالية المستقرة والمتوائمة مع بعضها للوصول لمعدلات منخفضة من التضخم.

النتائج:

- **تطور المتغيرات موضع الدراسة:** بدراسة تطور المتغيرات التابع والمستقلة خلال الفترة (1980- 2021) تبين عدم معنوية معدل التضخم مما يشير انه يتذبذب حول المتوسط، ومعنوية باقي المتغيرات عند مستوى معنوية 0.01،

وقدرت كمية التغير بحوالي 22.3، 23.5، 46.3 مليار ريال لكل من الإيرادات، والنفقات، والسيولة المحلية على الترتيب، وذلك كما يتضح من جدول (1)، وشكل (1).

جدول (1): معالم الاتجاه الزمني للمتغيرات موضع الدراسة خلال الفترة (1980 – 2021).

المتغيرات	المعالم	Coeff.	t Stat	P-value	R Sq.	F	Sig. F
الإيرادات Rev.	Intercept	-28.609	-0.406	0.687	0.611	62.891	0.000
	الزمن	22.618	7.930	0.000			
النفقات Exp.	Intercept	-41.080	-0.711	0.481	0.716	100.954	0.000
	الزمن	23.522	10.048	0.000			
السيولة المحلية Msupply	Intercept	-367.366	-4.199	0.000	0.810	170.967	0.000
	الزمن	46.349	13.075	0.000			
معدل التضخم Inf.	Intercept	0.131	0.162	0.872	0.089	3.918	0.055
	الزمن	0.064	1.979	0.055			

المصدر: حسبت من جدول (1) بالملحق.

شكل (1): تطور المتغيرات موضع الدراسة خلال الفترة (1980 – 2021).

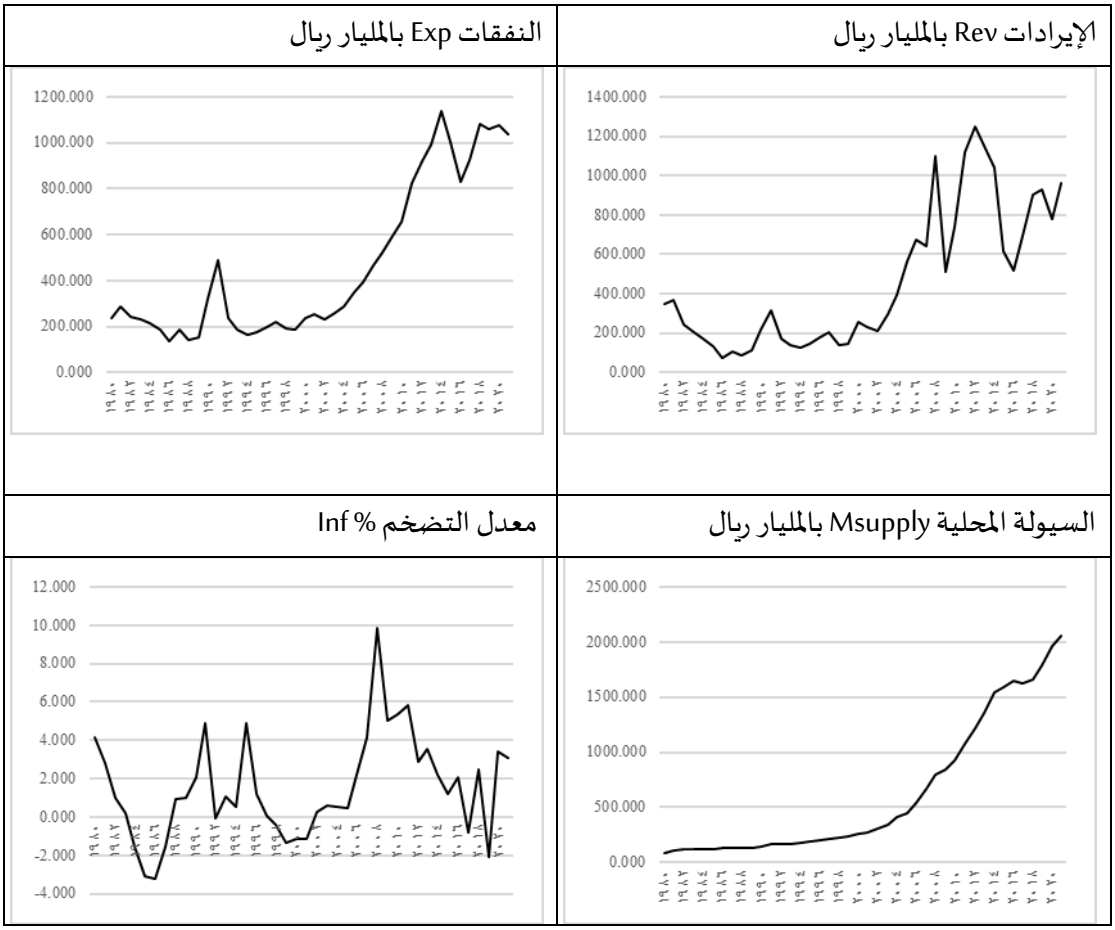

المصدر: حسبت من جدول (1) بالملحق.

- **اختبار استقرار المتغيرات موضع الدراسة:** تم اختبار جذر الوحدة Unit Root Test للمتغيرات موضع الدراسة التابع والمستقلة باستخدام مقياس فيليبس بيرون PP وهو تعديل لمقياس ديكي فولر الموسعADF مع الاعتماد على معيار SIC لفترات الإبطاء، وذلك تحت فرضية العدم للسلسلة الزمنية الخاصة بالمتغير تحتوي على جذر الوحدة أي أنها غير ساكنة. حيث يستند استخدام نموذج (NARDL) على ضرورة استقرار المتغيرات في المستوى أو بعد الفرق الأول، أي درجة تكامل المتغيرات تكون صفر، أو واحد أي I(0) أو I(1)، أما اذا كانت المتغيرات من النوع I(2) أو أعلى فان ذلك يؤدي إلى نتائج زائفة ولا يصلح تطبيق النموذج. وقد تبين من جدول (2) استقرار متغيرات النموذج عند المستوى وبعد الفرق الأول وبالتالي يمكن تطبيق النموذج.

جدول (2): نتائج اختبار PP لاستقرار المتغيرات موضع الدراسة خلال الفترة (1980 – 2021).

		معدل التضخم	الإيرادات	النفقات	السيولة المحلية
At Level		INF	REV	EXP	MSUPPLY
With Constant	t-Stat.	-3.3071	-1.0965	0.0285	3.3067
	Prob.	0.0210	0.7082	0.9558	1.0000
		**	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Stat.	-3.6670	-2.9156	-1.7303	-0.2154
	Prob.	0.0362	0.1684	0.7195	0.9905
		**	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Stat.	-2.8091	0.0770	1.3381	5.6300
	Prob.	0.0061	0.7017	0.9521	1.0000
		***	n0	n0	n0
At First Difference		d(INF)	d(REV)	d(EXP)	d(MSUPPLY)
With Constant	t-Stat.	-9.1695	-7.4467	-5.1559	-2.4420
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0001	0.1372
		***	***	***	n0
With Constant & Trend	t-Stat.	-9.1330	-7.6605	-5.3401	-3.7823
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0005	0.0280
		***	***	***	**
Without Constant & Trend	t-Stat.	-9.2889	-7.3416	-5.0515	-1.3893
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.1506
		***	***	***	n0

a: (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

b: Lag Length based on SIC

c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: حسبت من جدول (1) بالملحق باستخدام برنامج EViews.

- تقدير النموذج والعلاقة طويلة وقصيرة الاجل:

العلاقة طويلة الاجل: يتبين من الجدول (3) أن للارتفاعات والانخفاضات في أدوات السياسة المالية، وكذلك للارتفاعات والانخفاضات في أدوات السياسة النقدية، وأيضا للارتفاعات والانخفاضات في أدوات السياستين المالية والنقدية تأثير غير معنوي على التضخم في الأجل الطويل (معنوية عند 10%). كما أظهرت نتائج النموذج أن 67.2%، 61.1%، 99.7% من التغيرات في معدل التضخم ترجع إلى متغيرات السياسة المالية، والسياسة النقدية، والسياستين المالية والنقدية على الترتيب.

العلاقة قصيرة الاجل: يتضح من الجدول (4) أن بعض الارتفاعات في الإيرادات في الأجل القصير في السنة الحالية أو السنوات السابقة تأثير معنوي على معدل التضخم في حين لم يظهر تأثير الانفاق على معدل التضخم، وقد تبين أن زيادة الارتفاعات في الإيرادات في كل من السنة الحالية والسنة بفترة تأخير 3 سنوات بحوالي 1% فإن ذلك يؤدي إلى زيادة معدل التضخم بحوالي 0.82%، 0.88% على الترتيب، كما أظهرت نتائج النموذج أن 53.8% من التغيرات في التضخم ترجع إلى متغير السياسة المالية موضع الدراسة.

كما أن بعض الارتفاعات والانخفاضات في السيولة المحلية في الأجل القصير في السنة الحالية أو السنوات السابقة تأثير معنوي على معدل التضخم، وقد تبين أن زيادة الارتفاعات في السيولة المحلية في السنة الحالية بحوالي 1% فإن ذلك يؤدي إلى زيادة معدل التضخم بحوالي 2.4%، وأن زيادة الانخفاضات في السيولة المحلية في السنة بفترة تأخير 2 سنة بحوالي 1% فإن ذلك يؤدي إلى زيادة معدل التضخم بحوالي 30.8%، كما أظهرت نتائج النموذج أن 53.4% من التغيرات في التضخم ترجع إلى متغير السياسة النقدية موضع الدراسة.

جدول (3): نتائج تقدير العلاقة طويلة الاجل للنموذج خلال الفترة (1980-2021).

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
أثر السياسة المالية				
REV__POS	-0.000702	0.005845	-0.120155	0.9053
REV__NEG	0.002272	0.005206	0.436420	0.6663
EXP__POS	0.004432	0.007723	0.573839	0.5712
EXP__NEG	0.001161	0.005582	0.208044	0.8369
C	-0.144621	1.857738	-0.077848	0.9386
R-squared	0.672022			
Adjusted R-squared	0.527711			
Durbin-Watson stat	2.139356			

F-statistic	4.656780			
Prob(F-statistic)	0.000697			
أثر السياسة النقدية				
MSUPPLY_POS	-0.000851	0.002031	-0.419170	0.6783
MSUPPLY_NEG	-0.041389	0.249935	-0.165600	0.8697
C	-0.010963	0.761980	-0.014388	0.9886
R-squared	0.610514			
Adjusted R-squared	0.485321			
Durbin-Watson stat	2.140475			
F-statistic	4.876615			
Prob(F-statistic)	0.000566			
أثر السياستين المالية والنقدية				
REV__POS	-0.255839	0.112150	-2.281220	0.0847
REV__NEG	-0.101136	0.047146	-2.145175	0.0985
EXP__POS	0.097530	0.058712	1.661154	0.1720
EXP__NEG	-0.000154	0.025014	-0.006155	0.9954
MSUPPLY_POS	0.166682	0.081618	2.042214	0.1107
MSUPPLY_NEG	2.934863	2.249896	1.304444	0.2621
C	-40.62537	16.38426	-2.479536	0.0682
R-squared	0.996591			
Adjusted R-squared	0.969323			
Durbin-Watson stat	2.892831			
F-statistic	36.54754			
Prob(F-statistic)	0.001527			

حيث: REV يشير الى الإيرادات، EXP يشير الى النفقات، MSUPPLY يشير الى السيولة المحلية.

المصدر: حسبت من جدول (1) بالملحق باستخدام النموذج موضوع الدراسة.

وقد تبين أن زيادة الارتفاعات في الإيرادات في كل من السنة الحالية وحتى السنة بفترة تأخير 3 سنوات بحوالي 1% يؤدي إلى تغير معدل التضخم بحوالي -1.02%، 5.8%، 10.5%، 6.9%على الترتيب، كما أن زيادة الانخفاضات في الإيرادات في كل من السنة الحالية وحتى السنة بفترة تأخير 3 سنوات (استثناء السنة بفترة تأخيرين) بحوالي 1% يؤدي إلى تغير معدل التضخم بحوالي -3.5%، 5.3%، -3.3%على الترتيب. وقد تبين أن زيادة الارتفاعات في النفقات في كل من السنة الحالية وحتى السنة بفترة تأخير 3 سنوات (استثناء السنة بفترة تأخير) بحوالي 1% يؤدي إلى تغير معدل التضخم بحوالي 2.3%، -8.1%، -4.4% على الترتيب.

جدول (4): نتائج تقدير العلاقة قصيرة الاجل للنموذج خلال الفترة (1980-2021).

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
أثر السياسة المالية				
D(INF_(-1))	0.149056	0.174540	0.853995	0.4012
D(INF_(-2))	0.467701	0.166233	2.813520	0.0094
D(REV__POS)	0.008198	0.002670	3.071095	0.0051
D(REV__POS(-1))	-0.000838	0.003065	-0.273525	0.7867
D(REV__POS(-2))	0.001267	0.003123	0.405886	0.6883
D(REV__POS(-3))	0.008780	0.003293	2.665969	0.0133
R-squared	0.615387			
Adjusted R-squared	0.538464			
Durbin-Watson stat	2.139356			
أثر السياسة النقدية				
D(INF_(-1))	0.105192	0.171314	0.614028	0.5442
D(INF_(-2))	0.321624	0.156646	2.053192	0.0495
D(MSUPPLY_POS)	0.024281	0.006011	4.039056	0.0004
D(MSUPPLY_NEG)	0.035317	0.138735	0.254564	0.8009
D(MSUPPLY_NEG(-1))	-0.182113	0.136710	-1.332114	0.1936
D(MSUPPLY_NEG(-2))	0.308336	0.143083	2.154940	0.0399
R-squared	0.534249			
Adjusted R-squared	0.444103			
Durbin-Watson stat	2.140475			
أثر السياستين المالية والنقدية				
D(INF_(-1))	-0.154074	0.042741	-3.604860	0.0227
D(INF_(-2))	0.140085	0.042042	3.332068	0.0290
D(REV__POS)	-0.010206	0.001099	-9.283456	0.0007
D(REV__POS(-1))	0.058451	0.003296	17.73347	0.0001
D(REV__POS(-2))	0.104779	0.005511	19.01155	0.0000
D(REV__POS(-3))	0.068832	0.003681	18.70118	0.0000
D(REV__NEG)	-0.035076	0.001930	-18.17447	0.0001
D(REV__NEG(-1))	0.053394	0.003865	13.81551	0.0002

D(REV__NEG(-2))	0.001660	0.002217	0.748820	0.4956
D(REV__NEG(-3))	-0.033073	0.001635	-20.22543	0.0000
D(EXP__POS)	0.023106	0.001877	12.31124	0.0003
D(EXP__POS(-1))	0.000970	0.002161	0.448781	0.6768
D(EXP__POS(-2))	-0.080798	0.007843	-10.30145	0.0005
D(EXP__POS(-3))	-0.043884	0.004177	-10.50627	0.0005
D(EXP__NEG)	0.003054	0.003837	0.795802	0.4707
D(EXP__NEG(-1))	-0.061475	0.004752	-12.93647	0.0002
D(EXP__NEG(-2))	-0.017687	0.004005	-4.416030	0.0115
D(MSUPPLY_POS)	0.059385	0.004634	12.81524	0.0002
D(MSUPPLY_POS(-1))	-3.20E-05	0.004147	-0.007718	0.9942
D(MSUPPLY_POS(-2))	0.114174	0.006020	18.96592	0.0000
D(MSUPPLY_POS(-3))	0.030413	0.006870	4.427165	0.0114
D(MSUPPLY_NEG)	1.596235	0.127875	12.48279	0.0002
D(MSUPPLY_NEG(-1))	0.222979	0.056423	3.951910	0.0168
D(MSUPPLY_NEG(-2))	-0.894415	0.061196	-14.61563	0.0001
D(MSUPPLY_NEG(-3))	-0.381867	0.080924	-4.718826	0.0092
R-squared	0.996003			
Adjusted R-squared	0.986918			
Durbin-Watson stat	2.892831			

حيث: REV يشير الى الإيرادات، EXP يشير الى النفقات، MSUPPLY يشير الى السيولة المحلية.

المصدر: حسبت من جدول (1) بالملحق باستخدام النموذج موضوع الدراسة.

كما أن زيادة الانخفاضات في النفقات في كل من السنة بفترة تأخير والسنة بفترة تأخير 2 سنة بحوالي 1% يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم بحوالي 6.1%، 1.8%على الترتيب، كما تبين أن زيادة الارتفاعات في السيولة المحلية في كل من السنة الحالية وحتى السنة بفترة تأخير 3 سنوات (استثناء السنة بفترة تأخير) بحوالي 1% يؤدي إلى زيادة معدل التضخم بحوالي 5.9%، 11.4%، 3.0%على الترتيب، كما أن زيادة الانخفاضات في السيولة المحلية في كل من السنة الحالية وحتى السنة بفترة تأخير 3 سنوات بحوالي 1% يؤدي إلى تغير معدل التضخم بحوالي 159.6%، 22.3%، -89.4%، -38.2%على الترتيب، كما أظهرت نتائج النموذج أن 98.7% من التغيرات في التضخم ترجع إلى متغيرات السياستين المالية والنقدية موضع الدراسة.

- **التكامل المشترك في النموذج:** حيث تم استخدام اختبار الحدود، حيث يتبين من جدول (5) أن قيمة(F) أكبر من الحد الأعلى لـ I(0)، I(1) عند مستوى معنوية 10%، وبالتالي يتم رفض فرض العدم وقبول الفرضية البديلة، أي عدم

تساوي بالتغيرات السالبة والموجبة ومساواتها بالصفر وذلك لمعاملات متغيرات السياسة المالية، بمعنى وجود التكامل المشترك بين متغيرات السياسة المالية موضع الدراسة المتمثلة بتغيراتها الموجبة والسالبة وبين معدل التضخم عند مستوى معنوية 10%.

كما تبين من جدول (5) أن قيمة(F) أكبر من الحد الأعلى لـ I(0)، I(1) عند مستوى معنوية 10%، وبالتالي يتم رفض فرض العدم وقبول الفرضية البديلة، أي عدم تساوي بالتغيرات السالبة والموجبة ومساواتها بالصفر وذلك لمعاملات متغير السياسة النقدية، بمعنى وجود التكامل المشترك بين متغير السياسة النقدية موضع الدراسة المتمثلة بتغيراتها الموجبة والسالبة وبين معدل التضخم عند مستوى معنوية 10%.

ويتبين ايضا من جدول (5) أن قيمة(F) أكبر من الحد الأعلى لـ I(0)، I(1) لكل مستويات المعنوية، وبالتالي يتم رفض فرض العدم وتقبل الفرضية البديلة، أي عدم تساوي معاملات متغيرات السياستين المالية والنقدية موضع الدراسة بالتغيرات السالبة والموجبة ومساواتها بالصفر، بمعنى وجود التكامل المشترك بين متغيرات السياستين المالية والنقدية موضع الدراسة المتمثلة بتغيراتها الموجبة والسالبة وبين معدل التضخم عند مستوى معنوية 5%، 1%.

جدول (5): نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج خلال الفترة (1980-2021).

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
أثر السياسة المالية				
F-statistic	2.706661	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
أثر السياسة النقدية				
F-statistic	3.846922	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
أثر السياستين المالية والنقدية				
F-statistic	30.24083	10%	1.99	2.94
k	6	5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99

حيث: REV يشير الى الإيرادات، EXP يشير الى النفقات، MSUPPLY يشير الى السيولة المحلية.

المصدر: حسبت من جدول (1) بالملحق باستخدام النموذج موضوع الدراسة.

ويشير معامل تصحيح الخطأ (ECM) أو معامل التكامل المشترك إلى مقدار التغير في معدل المتغير التابع نتيجة انحراف التغيرات الموجبة والسالبة لمتغيرات السياستين المالية والنقدية موضع الدراسة في الأجل القصير عن قيمها التوازنيه في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة. ويشير الجدول (6) الى وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، أي أن هناك علاقة توازنيه طويلة الأجل بين متغيرات السياسة المالية موضع الدراسة ومعدل التضخم، حيث بلغ معامل تصحيح الخطأ بقيمة سالبة ومعنوية عند مستوى 1% حوالي 0.78 أي أن معدل التضخم يستغرق 1.3 سنة ليعود إلى قيمته التوازنيه في الأجل الطويل. كما أن هناك علاقة توازنيه طويلة الأجل بين متغير السياسة النقدية موضع الدراسة ومعدل التضخم، حيث بلغ معامل تصحيح الخطأ بقيمة سالبة ومعنوية عند مستوى 1% حوالي 0.62 أي أن معدل التضخم يستغرق 1.6 سنة ليعود إلى قيمته التوازنيه في الأجل الطويل. أيضا هناك علاقة توازنيه طويلة الأجل بين متغيرات السياستين المالية والنقدية موضع الدراسة ومعدل التضخم، حيث بلغ معامل تصحيح الخطأ بقيمة سالبة ومعنوية عند مستوى 1% حوالي 0.50 أي أن معدل التضخم يستغرق 2 سنة ليعود إلى قيمته التوازنيه في الأجل الطويل.

جدول (6): نتائج معامل نموذج تصحيح الخطأ ECM للعلاقة طويلة الاجل للنموذج خلال الفترة (1980-2021).

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
أثر السياسة المالية				
CointEq(-1)	-0.781089	0.176936	-4.414517	0.0002
أثر السياسة النقدية				
CointEq(-1)	-0.619920	0.150192	-4.127514	0.0003
أثر السياستين المالية والنقدية				
CointEq(-1)	-0.500017	0.019385	-25.79338	0.0000

حيث: REV يشير الى الإيرادات، EXP يشير الى النفقات، MSUPPLY يشير الى السيولة المحلية.

المصدر: حسبت من جدول (1) بالملحق باستخدام النموذج موضوع الدراسة.

- **الاختبارات التشخيصية للنموذج:** يشير جدول (7) الى عدم معنوية اختبارBreusch-Pagan-Godfrey، واختبارBreusch-Godfrey، واختبار Jarque-Bera (فيما عدا متغير السياسة النقدية) مما يشير الى تجانس تباين البواقي، وعدم ارتباط البواقي ببعضها البعض، وأن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، كما تبين وجود استقرار وانسجام بين نتائج المعلمات طويلة الاجل وقصيرة الاجل - جدول (8).

جدول (7): الاختبارات التشخيصية للنموذج خلال الفترة (1980-2021).

Test	statistic	Value	Prob.
أثر السياسة المالية			
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey	F-statistic	0.576057	0.8299
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:	F-statistic	1.565364	0.2305
Normality	Jarque-Bera	2.497110	0.2869

أثر السياسة النقدية			
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey	F-statistic	0.499281	0.8623
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:	F-statistic	0.762973	0.4764
Normality	Jarque-Bera	10.97068	0.0041
أثر السياستين المالية والنقدية			
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey	F-statistic	1.132217	0.5150
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:	F-statistic	3.649541	0.2151
Normality	Jarque-Bera	1.198166	0.5493

حيث: REV يشير الى الإيرادات، EXP يشير الى النفقات، MSUPPLY يشير الى السيولة المحلية.

المصدر: حسبت من جدول (1) بالملحق باستخدام النموذج موضوع الدراسة.

جدول (8): اختبار استقرار النموذج خلال الفترة (1980-2021).

أثر السياسة المالية	أثر السياسة النقدية
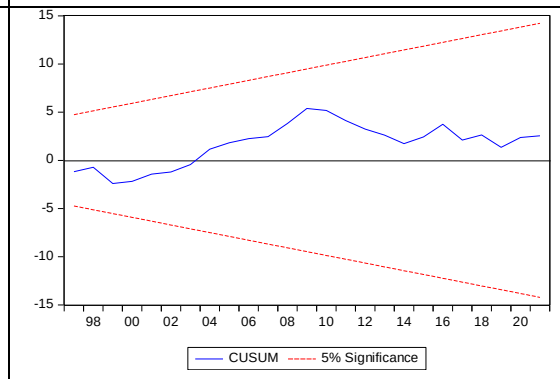	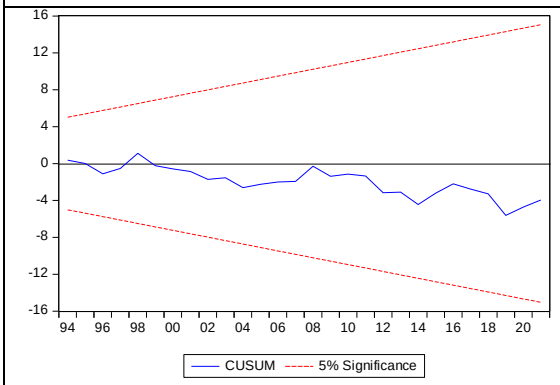
أثر السياستين المالية والنقدية	
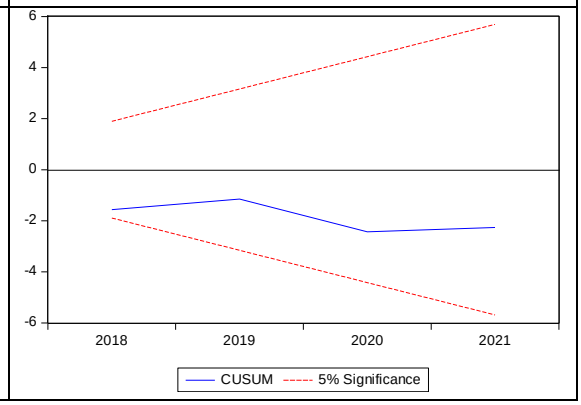	

حيث: REV يشير الى الإيرادات، EXP يشير الى النفقات، MSUPPLY يشير الى السيولة المحلية.

المصدر: حسبت من جدول (1) بالملحق باستخدام النموذج موضوع الدراسة.

شكل (2): تطور قيم التغيرات الموجبة والسالبة للمتغيرات موضع الدراسة خلال الفترة (1980-2021).

السيولة المحلية Msupply السالبة	الموجبة
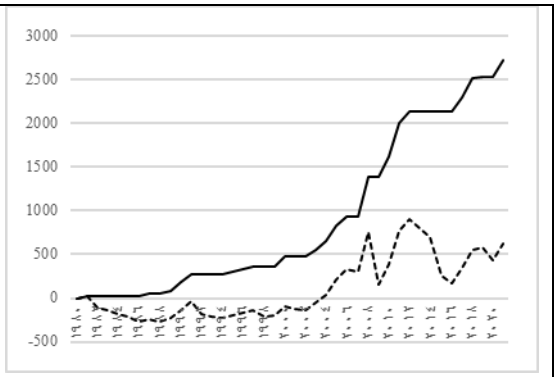	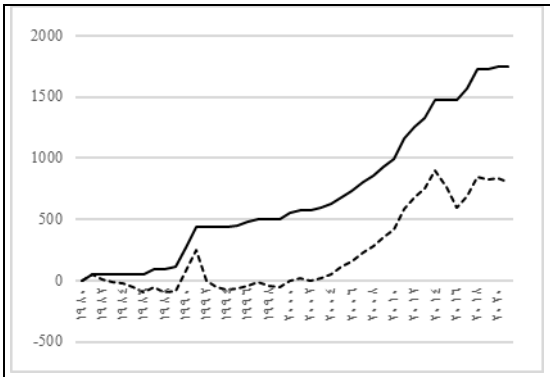

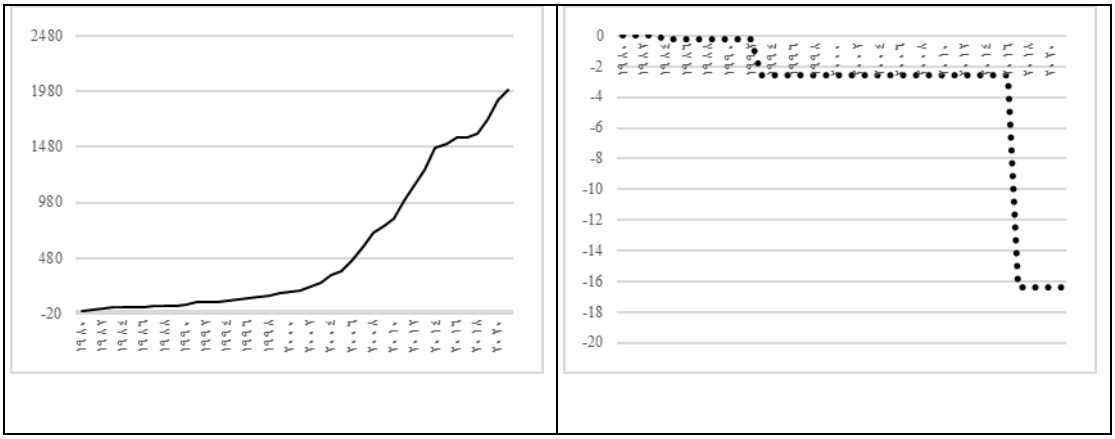

المصدر: حسبت من جدول (2) بالملحق.

10.مناقشة النتائج: تشير النتائج الى التأثير الضعيف لكل من السياسة المالية والسياسة النقدية كل منهما بمعزل عن السياسة الأخرى على التضخم، في حين تؤثر كل من السياستين المالية والنقدية معا على التضخم، مما قد يشير الى وجود تنسيق حالي بين السياستين، وقد أثرت الإيرادات والنفقات والسيولة المحلية تأثيراً ضعيفاً في الاجل الطويل وتأثيراً قوياً في الاجل القصير، فالإيراد العام في الفترات القريبة تؤثر عكسيا على التضخم، في حين الانفاق العام والسيولة المحلية في الفترات القريبة تؤثر طرديا على التضخم، مما يشير الى إمكانية التأثير في المدى القصير على خفض التضخم بزيادة الايراد العام الحالي، وكذلك إمكانية التأثير في المدى الطويل على خفض التضخم بخفض الانفاق العام والسيولة المحلية.

11.التوصيات: يوصى البحث بضرورة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية للوصول لمعدلات منخفضة من التضخم، ويجب التعامل مع ارتفاع الاسعار وتوقعات المستهلكين بشأن التضخم بشكل مدروس، سواء بالضرائب أو الانفاق، مع ترشيد الانفاق الحكومي ليتواكب مع متطلبات معدلات النمو المطلوبة لكى لا يؤدى الى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

ملحق جدول (1): المتغيرات موضع الدراسة خلال الفترة (1980-2021)

السنة	الإيرادات بالمليار ريال	النفقات بالمليار ريال	عرض النقود بالمليار ريال	التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)
	Rev	Exp	Msupply	Inf
1980	348.100	236.755	83.403	4.169
1981	368.006	284.650	102.955	2.799
1982	246.182	244.912	116.093	1.021
1983	206.419	230.186	119.897	0.191
1984	171.509	216.363	119.700	-1.559
1985	133.565	184.004	122.721	-3.059
1986	76.498	137.422	126.939	-3.203
1987	103.811	184.919	129.020	-1.547
1988	84.600	140.856	134.143	0.908
1989	114.600	154.870	136.414	1.033
1990	215.620	321.148	141.545	2.077
1991	316.639	487.425	165.093	4.861
1992	169.647	238.987	171.796	-0.077
1993	141.445	187.890	169.395	1.056
1994	128.991	163.776	177.062	0.564
1995	146.500	173.943	185.694	4.868
1996	179.085	198.117	204.009	1.222
1997	205.500	221.272	218.349	0.057
1998	141.608	190.060	223.708	-0.371
1999	147.454	183.841	242.007	-1.334
2000	258.065	235.322	256.332	-1.125
2001	228.159	255.140	271.080	-1.121
2002	213.000	233.500	310.367	0.247
2003	293.000	257.000	336.404	0.612
2004	392.291	285.200	407.976	0.516

2005	564.335	346.474	448.805	0.479
2006	673.682	393.322	538.769	2.209
2007	642.800	466.248	666.616	4.168
2008	1100.993	520.069	793.118	9.870
2009	509.805	596.434	844.935	5.057
2010	740.872	653.886	923.875	5.339
2011	1117.527	826.700	1078.396	5.826
2012	1246.538	917.198	1219.356	2.866
2013	1152.612	994.734	1353.677	3.533
2014	1040.141	1140.603	1548.554	2.236
2015	612.693	1001.292	1588.020	1.206
2016	519.448	830.513	1642.429	2.069
2017	691.505	926.400	1628.666	-0.838
2018	905.609	1079.466	1663.820	2.458
2019	926.845	1059.445	1789.978	-2.093
2020	781.834	1075.734	1962.842	3.445
2021	965.000	1039.000	2059.809	3.063

المصدر: موقع البنك المركزي السعودي.

ملحق جدول (2): قيم التغيرات الموجبة والسالبة للمتغيرات موضع الدراسة خلال الفترة (1980-2021).

	REV__POS	REV__NEG	EXP__POS	EXP__NEG	MSUPPLY_POS	MSUPPLY_NEG
1980						
1981	19.906000	0.000000	47.895000	0.000000	19.551300	0.000000
1982	19.906000	-121.824000	47.895000	-39.738000	32.689400	0.000000
1983	19.906000	-161.587000	47.895000	-54.464000	36.493400	0.000000
1984	19.906000	-196.497000	47.895000	-68.287000	36.493400	-0.196900
1985	19.906000	-234.441000	47.895000	-100.646000	39.514200	-0.196900
1986	19.906000	-291.508000	47.895000	-147.228000	43.732200	-0.196900
1987	47.219000	-291.508000	95.392000	-147.228000	45.813300	-0.196900
1988	47.219000	-310.719000	95.392000	-191.291000	50.936300	-0.196900
1989	77.219000	-310.719000	109.406000	-191.291000	53.207200	-0.196900
1990	178.238500	-310.719000	275.683500	-191.291000	58.338991	-0.196900
1991	279.258000	-310.719000	441.961000	-191.291000	81.886970	-0.196900
1992	279.258000	-457.711000	441.961000	-439.729000	88.589900	-0.196900
199	279.258000	-485.913000	441.961000	-	88.589900	-2.598204

3				490.826000		
1994	279.258000	-498.367000	441.961000	-514.940000	96.256360	-2.598204
1995	296.767000	-498.367000	452.128000	-514.940000	104.888463	-2.598204
1996	329.352000	-498.367000	476.302000	-514.940000	123.203411	-2.598204
1997	355.767000	-498.367000	499.457000	-514.940000	137.544090	-2.598204
1998	355.767000	-562.259000	499.457000	-546.152000	142.903219	-2.598204
1999	361.613000	-562.259000	499.457000	-552.371000	161.201399	-2.598204
2000	472.224000	-562.259000	550.938000	-552.371000	175.527198	-2.598204
2001	472.224000	-592.165000	570.756000	-552.371000	190.275289	-2.598204
2002	472.224000	-607.324000	570.756000	-574.011000	229.562070	-2.598204
2003	552.224000	-607.324000	594.256000	-574.011000	255.598545	-2.598204
2004	651.515000	-607.324000	622.456000	-574.011000	327.171065	-2.598204
2005	823.559000	-607.324000	683.730000	-574.011000	368.000275	-2.598204
2006	932.906000	-607.324000	730.578000	-574.011000	457.963341	-2.598204
2007	932.906000	-638.206000	803.504000	-574.011000	585.810664	-2.598204
2008	1391.099000	-638.206000	857.325000	-574.011000	712.312755	-2.598204

2009	1391.099000	-1229.394000	933.690000	-574.011000	764.129396	-2.598204
2010	1622.166000	-1229.394000	991.142000	-574.011000	843.069425	-2.598204
2011	1998.821000	-1229.394000	1163.956000	-574.011000	997.590647	-2.598204
2012	2127.832000	-1229.394000	1254.454000	-574.011000	1138.550746	-2.598204
2013	2127.832000	-1323.320000	1331.990000	-574.011000	1272.871523	-2.598204
2014	2127.832000	-1435.791000	1477.859000	-574.011000	1467.748807	-2.598204
2015	2127.832000	-1863.239000	1477.859000	-713.322000	1507.214588	-2.598204
2016	2127.832000	-1956.484000	1477.859000	-884.101000	1561.623380	-2.598204
2017	2299.889487	-1956.484000	1573.746000	-884.101000	1561.623380	-16.360622
2018	2513.993000	-1956.484000	1726.812000	-884.101000	1596.777033	-16.360622
2019	2535.229493	-1956.484000	1726.812000	-904.122000	1722.935491	-16.360622
2020	2535.229493	-2101.495493	1743.101000	-904.122000	1895.799083	-16.360622
2021	2718.395493	-2101.495493	1743.101000	-940.856000	1992.765797	-16.360622

حيث: REV يشير الى الإيرادات، EXP يشير الى النفقات، MSUPPLY يشير الى السيولة المحلية.

المصدر: حسبت من جدول (1) بالملحق باستخدام النموذج موضوع الدراسة.

12.المراجع:

ابدجمان، مايكل (2012)، الاقتصاد الكلى النظرية والسياسة، ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.

إبراهيم، عدي طايس وإسماعيل، عطية محمد (2022)، قياس وتحليل أثر السياسة المالية والنقدية في التضخم في العراق باستخدام الاختبارات الهيكلية ونماذج ماركوف ذات النظم المتغيرة، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 59، ص ص 417-429.

البنك المركزي السعودي، النشرة الإحصائية الشهرية، المملكة العربية السعودية، أعوام مختلفة.

الدوسكي، أزاد أحمد سعدون والوائلي، سمير فخري نعمة وحسين، عبدالرزاق عزيز (2011)، أثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٣ منتصف ٢٠١٠ تحليل وقياس، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 23، ص ص 97-115.

بلعيدي، محمد (2012)، واقع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ظل تزايد عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2011)، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 23، العدد 1، ص ص 261-297.

بن زبان، راضية والعباسي، بلال (2017)، أثر السياسة المالية على التضخم بالجزائر في ظل تغيرات أسعار النفط 2002- 2015، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية المجلد 3، العدد 2، ص ص 150 - 165.

بوعلام، مولاي (2016)، أثر السياسة المالية وعرض النقود على التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1970- 2015، مجلة معارف، المجلد 11، العدد 21، ص ص 461 – 477.

فريد، بلخير (2021)، أثر السياسة المالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2018) دراسة قياسية باستخدام منهجية NARDL، مجلة تنظيم والعمل، المجلد 10، العدد 2، ص ص 170-186.

هتهات، سعيد (2006/2005)، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير، قسم علوم اقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة- الجزائر.

وزارة المالية السعودية، بيان الميزانية العامة للدولة، المملكة العربية السعودية، أعوام مختلفة.

1. Allen, David E. and McAleer, Michael (2020), **A Nonlinear Autoregressive Distributed Lag (NARDL) Analysis of West Texas Intermediate Oil Prices and the DOW JONES Index,** Energies, 13, 15, 4011, https://www.researchgate.net/publication/343428533_A_Nonlinear_Autoregressive_Distributed_Lag_NARDL_Analysis_of_West_Texas_Intermediate_Oil_Prices_and_the_DOW_JONES_Index

2. Le, Hoang Phong, Van, Dang Thi Bach and Bao, Ho Hoang Gia (2019), A Nonlinear Autoregressive Distributed Lag (NARDL) Analysis on The Determinants of Vietnam's Stock Market, Chapter in Studies in Computational Intelligence, January. https://www.researchgate.net/publication/329174724

3. Shin, Yongcheol, Yu, Byungchul and Greenwood-Nimmo, Matthew (2014). Modelling Asymmetric Cointegration and Dynamic Multipliers in a Nonlinear ARDL Framework, In Festschrift in Honor of Peter Schmidt (pp. 281-314). Springer New York. https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-1-4899-8008-3_9.